المحور الثالث: كيفية تحديد منهج الدراسة

أهمية تحديد المنهج في الدراسة

تعتبر خطوة تحديد المنهج الخطوة الأكثر صعوبة و الأكثر خطورة في البحث، إذ على أساسها يتم الحكم على مصداقية نتائج البحث ، فإذا كان النهج المتبع في الدراسة صحيحاً كانت النتائج صحيحة أمّا إذا كان المنهج خاطئاً كانت النتائج خاطئة بالضرورة.

و من ثم فإن التحكم و التمكن في منهج الدراسة يعتبر الخطوة الأولى و الأساسية في البحث لأن التحكم في المنهج من شأنه أن يعطينا تحكماً في كل الخطوات العلمية الإجرائية التي يتطلبها البحث، ابتداء من اختيار موضوع البحث إلى غاية نهايته.

إن المنهج يحتل مكانة الريادة في العملية البحثية برمتها، لأن البحث يقوم على أساسه فلا يمكن لنا بأي حال من الأحوال أن نتصور بحثاً علمياً بعيداً عن منهج سليم، تظهر فاعليته من خلال قدرة الباحث على تحديد مضمون كل خطوة من خطوات البحث وفق أسس و مرجعية علمية و منهجية متعارف عليها.

و عليه فإن المنهج في هذه الحالة لا يعد غاية أو هدف في حدّ ذاته بل وسيلة أداتية تساعد الباحث في كشف الحقيقة و الوصول إليها، فالمنهج و البحث يسيران جنباً إلى جنب من بداية البحث إلى نهايته، عكس ما هو عليه الواقع العملي المعمول به من قبل الطلبة في مسألة البحث و منهجيته، حيث صارت خطوة تحديد منهج الدراسة تدخل ضمن التقاليد العلمية التي تستوجب الذكر في إحدى أركان البحث ليس إلاّ، و يمكن تعليل انتهاج الطالب الباحث اليوم هذا النحو في أهم خطوة من خطوات البحث العلمي بالاعتقاد الخاطئ دلى الطالب الباحث على أنه البحث شيء و المنهج شيء آخر حيث صار همهم الوحيد هو تجميع أكبر قدر من المعارف و المعلومات بطريقة عشوائية تكون بعيدة كل البعد على الأسس العلمية و المنهجية الجيدة المعمول بها، و هذا بسبب إيمانهم على أن البحث الجيد هو الذي يقوم على جمع المعلومة لا منهجية المعلومة بدليل أن الطلبة صاروا لا يكلفون أنفسهم عناء كتابة هذه المعلومات وفق مبادئها المنهجية و الشكلية الصحيحة، حيث صرنا نفاجأ في معظم الأحيان أثناء المناقشات أن الطلبة لا يخطر في بالهم ضرورة قراءة المنهجية قبل قراءة المراجع ذات العلاقة بالموضوع، و ذالك لعدم إدراكهم و وعيهم لوظيفة و دور المنهج في البحث و نوعية العلاقة التي تميز و تربط بين البحث و المنهجية، و مرد ذالك كله إلى نقص التكوين العلمي للطلبة في علم المنهجية بالدرجة الأولى، كما يرجع إلى عدم اتفاق أساتذة القسم الواحد فيما بينهم حول المعالم الكبرى المعمول بها في المنهجية في كل

الجامعات بسبب التكوين المختلف للأساتذة في المنهجية، فضلاً عن عدم تمكن بعض الأساتذة المؤطرين من علم و فن المنهجية، كل هذه الأسباب انعكست سلباً على تكوين و تأطير الطلبة و الذي صار يظهر للعيان من خلال الإطلالة الأولى على مقدمة البحث، بل أحياناً من عنوان البحث.

كيفية تحديد المنهج في البحث.

بما أن المنهج و البحث عمليتان متلازمتان يسيران جنباً إلى جنب من بداية البحث إلى نهايته و في ضل التعدد و التنوع الكبير في المناهج البحثية، و في ظل التجاوزات المنهجية التي صارت تطبع جل الشهادات العلمية الأكاديمية بمختلف درجاتها العلمية، كيف يمكن للطالب الباحث التوفيق في اختيار المنهج الصحيح لدراسته؟ بل أكثر من هذا هل يمكن دراسة موضوع واحد بمناهج مختلفة؟

بداية جب التنبيه إلى أن تحديد منهج الدراسة لا يتم في منتصف البحث أو في آخره بل في بدايته، و تتحدد معالم المنهج المناسب للدراسة وفق طبيعة الإشكالية أي الطريقة التي تمت بها صياغة إشكالية الموضوع، إذ تعد الإشكالية الركيزة الرئيسية التي يُعتمد عليها في تحديد منهج أي دراسة، و بهذا فإن نوعية المنهج تتلازم طبيعياً مع نوعية صياغة الإشكالية فهما مترابطان و متكاملان خاصة في البحوث النظرية ، أما إذا كان البحث نظري و تطبيقي في آن واحد فإن اختيار منهج الدراسة يتم وفق الطريقة التي تم بها صياغة الإشكالية و الفرضيات، ذلك أن بنية الفرضيات تبصرنا أيضاً بشكل واضح و مباشر لنوعية المنهج المناسب لدراستها.

غير أن الارتباط الوثيق الموجود بين المنهج و الفرضيات لا يجب أن يفهم من ورائه أن الفرضيات شيء و الإشكالية شيء آخر إذ أن هناك ترابط مباشر يربط الإشكالية بالفرضيات فهما يدوران في هدف نحدد غير اختلافهما في الصياغة فقط (الجملة الاستفهامية و الجملة التقريرية).

و من هذا المنطلق فإذا صاغ الباحث سؤالين في الإشكالية فإنه سيصيغ فرضيتان بالضرورة و ذالك للارتباط المباشر الذي يجمع بين طبيعة الإشكالية و طبيعة الفرضيات من الناحية النوعية و الكمية.

أما عن إمكانية دراسة الموضوع الواحد بمناهج مختلفة فإن ذالك ممكن جداً و مرد ذالك يعود إلى إمكانية صياغة الموضوع الواحد بإشكاليات متعددة و مختلفة ، حيث تتحدد إشكالية الموضوع في إطار متغيرات المفهوم الواحد و التي تتنوع من إشكالية إلى أخرى، مما يستوجب تغيير المنهج بالضرورة حتى يتلاءم مع طبيعة إشكالية الموضوع المراد دراسته من قبل الباحث.

إن دراسة الموضوع الواحد في إطار إشكاليات و مناهج مختلفة تعد مزية كبرى يمكن تقديمها للبحث العلمي، حيث تفسح لنا الدراسة المنهجية للموضوع الواحد بمناهج و أدوات و مقاييس مختلفة الغوص

بعمق في المشكلة مما يتيح لنا التعرف أكثر على خصائص و مميزات و سيرورة الظاهرة في مجالها الطبيعي، كما تسمح لنا الدراسة المنهجية المختلفة للموضوع بإضفاء ثراء علمي على البحث، حيث أن وصول الباحثين إلى نفس النتائج العلمية في إطار التكرار العلمي للتجارب يجعل من تلك النتائج العلمية ترتقي إلى مرتبة القانون العلمي و هو الهدف الأسمى الذي تسعى إليه العلوم السياسية بغية اكتشاف القوانين التي تحكم الظاهر مما يسمح لنا بالتنبؤ بها في المستقبل.

دور المنهج في البحث

إن الحكم على مصداقية أي دراسة يتم على أساسها المنهج الذي اتبعته ذلك أن التحكم في أساسيات المنهج النظرية و التطبيقية يلعب دوراً رئيسياً في سيرورة و نجاح العملية البحثية برمتها، و ذالك منذ اختيار الموضوع إلى الخاتمة و التي يمكن استخلاصها بوضوح بمجرد قراءة الواجهة الأولى للبحث أي المقدمة، و تتجلى قدرة الباحث الفعالة في التحكم في أساسيات المنهج و ميكانيزماته من خلال الكيفية التي انتهجها في تناول مشكلته البحثية في بعديها النظري و التطبيقي و هذا وفق المعايير التالية:

1- قدرة الباحث على قراءة ما تم كتابته من قبل المختصين في هذا المجال في موضوع بحثه بطريقة علمية و التي تظهر من جراء تمكن الباحث من الانتقال من القراءة العامة إلى القراءة المتخصصة الدقيقة، أي قراءة كل ما له علاقة وطيدة بإشكالية البحث بطريقة مباشرة.

2- قدرة الباحث على انتقاء أدوات ووسائل البحث التي تساعده في تناول مشكلته البحثية في بعدها النظري و التطبيقي.

3- قدرة الباحث على تصنيف و تحليل و تفسير نتائج البحث تفسيراً علمياً و القدرة على مقارنتها بنتائج الباحثين اللذين سبقوه في هذا المجال، قصد معرفة مختلف المتغيرات التي لها علاقة بنشوء الظاهرة و درجة تأثيراتها المختلفة التي تسمح لنا بالتحكم و التنبؤ بالظاهرة مستقبلاً.

و بناءاً على هذا التحليل المفصل للدور الذي تحتله المنهج في البحث نستخلص أن المنهج في الدراسة هو بمثابة العمود الفقري لأي بحث، لذا فإن أي خلل في المنهج ينعكس في البحث مما يحول دون الأخذ بنتائج هذا البحث و الشك في نتائجه.